

## الجزائر تقطع طريق السلطة أمام العسكريين

قانون جديد يمنع متقاعدي الجيش من الوصول إلى الحكم

## الرئيس التونسي يتسلم مهامه رسميا

تونس - يؤدي الرئيس التونسي المنتخب قيس سعيد الأربعاء اليمين الدستورية أمام البرلمان المتخلى ليخلف الرئيس المؤقت محمد الناصر الذي تولى مهام الرئاسة بالنيابة إثر وفاة الراحل محمد الباجي قائد السبسي.

ويُعقد البرلمان التونسي جلسة عامة مخصصة ل أداء رئيس الجمهورية اليمين الدستورية، علما وأن ولايته انتهت في انتظار تنصيب البرلمان الجديد بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في شهر نوفمبر.

وبإدائه اليمين الدستورية، يتسلم أسناده القانون الدستوري قيس سعيد مهام رئاسة الدولة بصفة رسمية ويصبح سادس رئيس تونسي يصل إلى كرسي قرطاج منذ حصول تونس على الاستقلال عام 1956.

وسيقب الرئيس المنتخب كلمة أمام أعضاء البرلمان ويكشف ضمنها عن توجهاته وخياراته السياسية التي يتعهد بتنفيذها طيلة فترة ولايته.

وقام قيس سعيد الاثنين بالتصريح بممتلكاته لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قبل أدائه اليمين الدستورية وهو شرط أساسي قبل مباشرته مهامه كرئيس للجمهورية بحقن قانون تفرضه الدولة على المسؤولين.

وتعهد سعيد بعد تصريحه بمكاسبه، بتحويل تونس إلى مجتمع القانون واحترام الدستور، معتبرا أن الحملات الشعبية التلقائية للثقافة التي شهدتها البلاد دليل على حصول

ثورة ثقافية في البلاد. ولم يسبق للرئيس التونسي المنتخب أن نشط في أحزاب سياسية أو جمعيات ومنظمات مدنية وكثيرا ما ظهر في نقاشات تخص الشأن الدستوري وله كتابات متخصصة في هذا المجال.

وقيس سعيد (61 عاما) حاصل على شهادة في الدراسات المعمقة في القانون العام ودرس مادة القانون الدستوري لنحو ثلاثة عقود.

ويمنح الدستور التونسي صلاحيات داخلية محدودة لرئيس الدولة مقارنة برئيس الوزراء، وتتعلق صلاحياته أساسا بقيادة الجيش التونسي وبملفات الأمن القومي والسياسة الخارجية للبلاد.

وقام سعيد بمنصب الرئاسة كمرشح مستقل ضد منافسه رئيس حزب "قلب تونس" رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي، بحصوله على نسبة أصوات فاقت 72 بالمئة.



## طموحات لتقلد مناصب في الحكم

العسكري العامل المقبول للتوقف نهائيا عن الخدمة في صفوف الجيش، بعدم ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو شغل منصب انتخابي.

وأضافت "أن الإحالة على التقاعد تضع صاحبها في حالة احتياط لمدة خمس سنوات"، ولأن الوضعية الجديدة تبقى تحت تصرف المؤسسة المستخدمة، فإنه يحظر عليه الانخراط في أي عمل سياسي أو خوض مجال انتخابي.

وبدخول هذا القانون حيز التنفيذ، يكون أي سيناريو مشابه الذي حدث مع الجنرال المسجون علي غديري، الذي ترشح للانتخابات الرئاسية في البلاد وتقدم بملفه في موعد أفريل وجويلية الماضيتين قبل إلغائها، قد أزعج تماما، لاسيما وأن الألفاظ القائمة حول المؤسسة نفسها وحول عدد من الأحداث التي عاشتها البلاد في السنوات الأخيرة ستبقى قائمة خلال الفترة القادمة، في ظل حظر النشاط السياسي والانتخابي على العسكريين.

السابق الجنرال محمد مدين (توفيق) المسجون بسوره منذ عدة أشهر، أن يستنفذ عقوبة الخمس سنوات سجنا، وقد تكون بحوزته العديد من الألفاظ، خاصة عملية "تقنطورين" العام 2013، حينما أشرف شخصيا على عملية احتجاز الجيش للقاعدة الغازية وهي العملية التي أفرزت حينها عن مقتل المجموعة الإرهابية التي اقتحمت القاعدة و38 رعية أغلبهم أجانب.

## القانون خطوة استباقية لخروج جنرالات من السجن تطمح لتقلد مناصب سياسية

وذكرت تقارير محلية أن الهدف من القانون، هو "إيجاد تناسق بين أحكام قانون المستخدمين العسكريين وقانون الانتخابات، وأن القانون الجديد يلزم

التطهير التي أجرتها قيادة الجيش داخل صفوفها، خاصة منذ فضيحة شحنة الكوكابين عام 2018.

ويتواجد منذ عدة أشهر الجنرال السابق حسين بن حديد، المتقاعد منذ العام 1996، في سجن الحراش بالعاصمة، بتهمة استهداف الروح المعنوية للجيش، وذلك في أعقاب تصريحات أدلى بها الرجل لوسائل إعلام، انتقد فيها المؤسسة العسكرية، وقدم رؤيته لحل الأزمة السياسية.

ولا يزال بحوزة ضباط كبار في جهاز الاستخبارات السابق، الكثير من الأجوبة على الأسئلة المطروحة لدى الرأي العام، خاصة تلك المتعلقة بخلفيات وملازمات حل جهاز الاستخبارات من طرف نظام بوتفليقة في 2015، وسجن عدد من جنرالاته الأقوياء، كما هو الشأن بالنسبة لعبد القادر أيت أوعرابي (حسان)، الذي كان يشغل خطة مسؤول بدائرة محاربة الإرهاب في المخابرات، ويكاد الجنرال حسان المقرب جدا من مدير الجهاز

في الشأن السياسي. وسبق للقيادة نفسها أن أصدرت خلال الأشهر الماضية قانونا شبيها، يتعلق بواجب الحفاظ العسكري على العناصر المغادرة خلال السنتين الموالتين، وذلك في أعقاب ظهور عدد من الضباط المتقاعدين في المشهد السياسي والإستراتيجي بتحليلات ووجهات نظر في مسائل مختلفة. ولفت العقيد العربي شرف إلى أن خروج الضباط أو العسكريين إلى حالة التقاعد، يعتبر في السنوات الأولى إحالة على الاستبداد، أي الإبقاء على حالة الجاهزية استجابة لأي استدعاء من المؤسسة لأداء مهمة ما، وهو ما يعني وضعه في حالة احتياط لا يتم فيها الانخراط في الحياة السياسية.

ولم يستبعد مراقبون في الجزائر أن يكون القانون تاطيرا للمشاهد القادم، مع إمكانية خروج أي من الضباط المسجونين بتهمة مختلفة، للحيلولة دون خوضهم في الشأن السياسي للبلاد، لاسيما وأن غموضا كبيرا يلف حملة

ارتأت السلطة الجزائرية منع العسكريين المتقاعدين من الجيش من ممارسة أنشطة سياسية طيلة الخمس سنوات التي تلي الإحالة على التقاعد وقطعت الطريق أمام العسكريين الطامحين للقيام بأنشطة حزبية أو الراغبين في الإصطفاف في الشق المعارض لها.

## صابر بلدي

الجزائر - قررت الحكومة الجزائرية منع أفراد وضباط المؤسسة العسكرية من ممارسة السياسة طيلة الخمس سنوات التي تلي الإحالة على التقاعد، في خطوة قانونية استباقية تكبح بروز العسكريين المتقاعدين الراغبين في الوصول إلى السلطة أو معارضتهم للسلطة، على غرار ما وقع مع الجنرالين المسجونين حسين بن حديد وعلي غديري.

وناقشت الحكومة في مجلس الوزراء الأخير قانونا يمنع كل عسكري من البروز في المشهد السياسي، انضاف إلى قائمة القوانين المثيرة للجدل في الساحة السياسية وطرح تساؤلات كثيرة حول حق المعنيتين في ممارسة السياسة والطموح لشغل منصب سياسي، لاسيما وأنه قانون استكمل قوانين أخرى سابقة سميت بواجب التحفظ العسكري.

وبغض النظر عن قطع الطريق على شخصيات كشفت عن نواياها في خوض المعترك السياسي أو معارضة السلطة وانتقاد خيارات المؤسسة العسكرية في العدة الأخيرة، يرى مراقبون في الجزائر أن القانون أراح كل مصادر الإزعاج أو التشوش على السلطة الحالية، بما فيها الضباط والقيادات السامية المسجونة بتهمة أخرى، بسبب المنع من الخوض في المسألة مع فرضية إطلاق سراحهم لاحقا. وفي سياق تعليقه على هذا القانون، اعتبر العقيد السابق في جهاز الاستخبارات، العربي شرف أن القانون يحمي المجتمع وأفراد، نظرا لحساسية الرتبة والوظيفة التي كان يشغلها أي عنصر، وتأمين المؤسسة من توظيف أسرارها وتفاصيلها في فعل هو من صميم العمل السياسي والتجاذب الأيديولوجي.

وكرس قانون حظر الممارسة السياسية على منتسبي الجيش في الخمس سنوات التي تلي الإحالة على التقاعد، هواجس قيادة المؤسسة العسكرية من تحولها إلى مصدر تضارب أو استقطاب بين عناصرها، أو التأثير على عقيدة الانضباط والحياد المفترض

## المغرب يفتح الباب للمستثمرين بتوفير مناخ عادل وقضاء مستقل

## محمد ماموني العلوي

أن الإجراءات التي قام بها المغرب ضمن استقلالية السلطة القضائية في اتجاه عدالة فعالة تساهم في طمأننة المستثمرين، وحثهم على الاستقرار بشكل دائم في المغرب وأداء دورهم كمحرك للنمو ومصدر لفرص الشغل.

وقال الوكيل العام للملك المغربي لدى محكمة النقض، محمد عبد النواوي، في المؤتمر الدولي للعدالة بمراكش، إن دور القضاء في حماية الاستثمار لا ينتهي عند حدود تطبيق القانون بعدالة وإنصاف، وإنما يتطلب كذلك أن يخضع اجتهاد

القضاء للمبادئ الناظمة للأمن القضائي. وبدوره، أكد وزير العدل محمد بنعبد القادر أن المغرب دأب على الاهتمام الخاص بالاستثمار باعتباره خيارا إستراتيجيا، موضحا الأهمية الكبرى التي يكتسبها هذا الاختيار بتحديث التشريعات وتعزيز دور العدالة وتدعيم التعاون الدولي في مجال الأعمال، إلى جانب تقاسم التجارب الناجحة في هذا المجال؛ فضلا عن اعتماد مقاربات مشتركة للخروج بتوصيات ملموسة.

واختتم المؤتمر الدولي المنظم تحت الرعاية الملكية، أشغاله، وعرف مشاركة أكثر من أربعين وزيرا للعدل وعدد هام من كبار مسؤولي المجالس العليا للقضاء، فضلا عن فاعلين بارزين في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية المتخصصة.

الرباط - أكد المغرب إيلاء الأهمية الكبرى لمبادئ العدالة واستقلالية القضاء كضمان أساسي لفتح الباب للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين وتشجيعهم على إقامة مشاريع تنموية في البلاد، في إطار منافسة حرة وسط ترحيب أوروبي بما حققته البلاد من تطورات تخص المجال القضائي ومدى تدخله في فتح أبواب الاستثمار.

وشدد العاهل المغربي الملك محمد السادس في رسالة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي للعدالة على أن العدالة تعتبر من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاول، داعيا القضاء للقيام بدوره الأساسي في استيعاب التحديات الطرفية الاقتصادية العالمية والمناخ الاقتصادي الوطني.

وأكد الملك ضرورة توحيد الجهود وتجميع الطاقات من أجل خلق قضاء صحي وأمن للأعمال والاستثمار؛ وذلك من خلال اعتماد مقاربة شمولية ومنمجة تستهدف إجراء المراجعات اللازمة لمختلف النصوص القانونية المؤطرة لمجال المال والأعمال. وراى عدد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي المشاركين في المؤتمر،

## الخطاب الاستعماري لأردوغان يستفز الليبيين

التركي في بلادها، مطالبة بإقصاء تركيا عن اجتماع برلين، بعد إعلان رئيسها عن نواياها الإمبريالية بكل وضوح.

وطلبت مجموعة أبناء ليبيا من الأمين العام للأمم المتحدة العمل على إدانة تصريح أردوغان ورفضه صوتا لملئاق الأمم المتحدة دولا وشعوبا، وأوضحت أن أبناء ليبيا لا يعملون على أي موقف ممن وصفوها بقايا السلطة المنبثقة والمرتهنة في طرابلس للرئيس التركي، لاسيما معلومة، بعضها كشفها المتحدث

تلميحاً في خطابه. وعبر الليبيون عن حقد مشروع في الدفاع عن بلادهم من المخططات الشنيعة، مؤكداً قدرة القبائل والجيش الليبي على إحياء إرثهم ضد المستعمر العثماني.

ومعيشة شعبه وترك بلادهم وشأنها، وخالفت التوجهات التركية الاستعمارية الملغنة ميثاق الأمم المتحدة، ومثلت تعديا صارخا على سيادة ليبيا التي يطمح لأن يجعلها مسرحا لمشاريع مشبوهة.

وتخوف الليبيون من مساعي مقربها طرابلس، تلقيها دعما من النظام التركي وتتكلم عن حجم الدعم المسلح الذي يمنحه لها أردوغان لاستهداف قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقالت مجموعة "أبناء ليبيا" في رسالتها إن تصريحات أردوغان "ما كانت لتكون لولا بقايا السلطة الحاكمة في طرابلس مع حلفائها الإسلاميين المتحالفين مع تركيا"، محذرة من مغبة هذه التصريحات ومن محاولة فرضها كامر واقع على الأرض.

ونبه الليبيون للخطاب الاستعماري لأردوغان تحت يافطة جغرافية سلطنتهم العثمانية القديمة، معتبرين أن إرث تركيا ملطخ بالدم والتفكير والتجهيل والضرائب والسلب والنهب ودك القرى بالدمار وقتل الآلاف من الأجداد.

ورأت المجموعة الليبية أن المشروع الاستعماري لتركيا تجلى حاليا في طلعات طائراتها المسيّرة في العاصمة طرابلس وضواحيها، مشبهة تحركات الرئيس التركي بممارسات أجداده سابقا في مذابح العرب والاكرد والأرمن وشعوب البلقان.

وتكشفت تصريحات رجب طيب أردوغان النقاب عن نواياه الحقيقية القديمة الجديدة، بحسب مجموعة أبناء ليبيا التي دعت إلى الالتفات إلى عملته

الشهير". وحسب نص الرسالة، مثل تحالف إسلامي حكومة الوفاق التي يترأسها فايز السراج وإعلانهم تلقي دعم من تركيا، أحد عوامل تفاخر أردوغان بمشاريعه الاستعمارية والتدخل في شؤون ليبيا. ولا تخفي حكومة السراج، ومقرها طرابلس، تلقيها دعما من النظام التركي وتتكلم عن حجم الدعم المسلح الذي يمنحه لها أردوغان لاستهداف قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقالت مجموعة "أبناء ليبيا" في رسالتها إن تصريحات أردوغان "ما كانت لتكون لولا بقايا السلطة الحاكمة في طرابلس مع حلفائها الإسلاميين المتحالفين مع تركيا"، محذرة من مغبة هذه التصريحات ومن محاولة فرضها كامر واقع على الأرض.

ونبه الليبيون للخطاب الاستعماري لأردوغان تحت يافطة جغرافية سلطنتهم العثمانية القديمة، معتبرين أن إرث تركيا ملطخ بالدم والتفكير والتجهيل والضرائب والسلب والنهب ودك القرى بالدمار وقتل الآلاف من الأجداد.

ورأت المجموعة الليبية أن المشروع الاستعماري لتركيا تجلى حاليا في طلعات طائراتها المسيّرة في العاصمة طرابلس وضواحيها، مشبهة تحركات الرئيس التركي بممارسات أجداده سابقا في مذابح العرب والاكرد والأرمن وشعوب البلقان.

وتكشفت تصريحات رجب طيب أردوغان النقاب عن نواياه الحقيقية القديمة الجديدة، بحسب مجموعة أبناء ليبيا التي دعت إلى الالتفات إلى عملته

طرابلس - دعت مجموعة من الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين في ليبيا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، للتصدي للمشروع الاستعماري التركي في ليبيا الذي اكتشف في الخطاب المثير للرئيس رجب طيب أردوغان ويوحى بوجود مخطط لدعم الإخوان في ليبيا وطالب بإدانة خياراته المخالفة للمواثيق الدولية احتراماً لسيادة بلادهم.

ووجهت مجموعة أبناء ليبيا المتكونة من أكاديميين ودبلوماسيين سابقين شكوى للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ضد رجب طيب أردوغان، عبر رسالة سلموها للمبعوث الأممي لدى ليبيا غسان سلامة، وتندد بالأحقية المزعومة لرئيس تركيا بالتواجد في بلادهم وإعلانه دعم الجماعات الإسلامية المنتشرة في البلاد مستقبلا.

## مطالب بإقصاء تركيا عن اجتماع برلين بعد إعلان رئيسها عن نواياها الاستعمارية بكل وضوح

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإثنين "إن الأتراك يتواجدون في ليبيا وسوريا من أجل حقهم وحق إخوانهم في المستقبل".

وأضاف أردوغان خلال كلمة له في منتدى آر تي بإسطنبول أن "الأتراك يتواجدون في جغرافيتهم احتراماً لما أسماه بارث الأجداد، فهم من نسل يونس امره في إشارة إلى القاضي العثماني



تركيا تعلن دعمها الدائم للسراج